ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الهدنة السورية.. تركيا في مرحلة اللايقين

د. ليلى نقولا

بالرغم من أن الهدنة الحالية في سورية تُعتبر أفضل من سابقاتها، إلا أن الخروقات المتعددة والاتهامات المتبادَلة تدفع إلى الاعتقاد أن الهدنة القسرية التي فرضت نفسها على الأطراف المعنيين، لا يمكن إلا أن تكون ناراً تحت رماد التوتر، والتحسُّب لما سيأتي،والذي تعيشه جميع الأطراف بانتظار مجيء ترامب إلى البيت الأبيض، خصوصاً بعدما أظهرت التقارير أن المخابرات التركية ما زالت تراهن على قلب الوضع الميداني، وأن هناك تخوُّفاً حقيقياً لدى الجيش السوري وحلفائه من أن يُقدم الأتراك على مغامرة ما، تحاول إعادة عقارب الساعة إلى ما قبل تحرير حلب.

وفي انتظار ترامب ومؤتمر الأستانة، تعيش الأطراف المنخرطة في الحرب السورية أوضاعاً متأرجحة بين الانتظار والقلق، ويبقى الأتراك الأكثر قلقاً، حيث يمكن وصف الحالة التركية الحالية الداخلية والخارجية بأنها تعيش في حالة من عدم اليقين، تدفع إلى القيام بأمور وضدها، وإطلاق تصريحات وعكسها؛ في إشارة واضحة إلى حجم المأزق الذي يعيشه الأتراك اليوم.

يعيش الأتراك تناقضاً بين سياستهم الداخلية والخارجية، فالحاجة إلى التحالفات الداخلية اللازمة لتغيير الدستور في الداخل وفرض الديكتاتورية في الداخل يحتاجان إلى تصعيد الخطاب ضد الرئيس السوري بشار الأسد والدعوة لإسقاطه، والاستمرار في التحذير من الخطر الخارجي، والذي يتآمر على تركيا ويريد أن يحجم الدور التركي (بحسب الرواية الرسمية)، والخطر الداخلي المتمثل بالإرهاب (يوسم الأتراك كلاً من جماعة غولن و«داعش» والأكراد بالإرهاب)، بينما الظروف الخارجية وحاجة تركيا إلى الروس تدفعهم إلى التواضع والقبول بنتائج الحرب التي خاضوها في سورية، وهي التخلّي عن مطلب إسقاط بشار الأسد، والقبول بالذهاب إلى طاولة مفاوضات يتصدّرها ممثلو الحكومة السورية الحالية.

أما على الصعيد الاستراتيجي، فتعيش تركيا أسوأ كوابيسها الإقليمية والدولية منذ الحرب الباردة ولغاية اليوم، فالتحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية تعرّض لخضّات كبيرة في عهد أوباما، خصوصاً بعدما حدد الأميركيون الأكراد بوصفهم الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية، ما يعني تهديداً مباشراً للأمن القومي التركي، وتمّ إفشال كل محاولات أردوغان لحلف «الناتو» بالتدخّل إلى جانبه لإسقاط الأسد وقيام منطقة آمنة، وأخيراً رفض التحالف الدولي (حلف الناتو ضمنًا) استنقاذ الأتراك في معركة الباب، التي كبّد فيها «داعش» الأتراك خسائر كبيرة، إلى أن قام الروس بتغطية الجيش التركي جوياً في تلك المعركة التي لم تنتهِ بعد.

يحتاج أردوغان في هذه الفترة الفاصلة إلى أن يُقنع ترامب بأن الأتراك ما زالوا قادرين على القيام بـ«وظيفة أساسية» في الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، وأنه في حال قرر ترامب استكمال الخطة الأميركية السابقة في سورية، فإن الأتراك وجماعاتهم المسلحة هم الأقدر على تنفيذ هذه المهمة، لذا لا يتخلّى أردوغان عن خطة تسليح تلك المجموعات، بل وتشير التقارير إلى قيام تركيا بإعادة تسليح تلك المجموعات ووعدها بمزيد من الدعم؛ في تناقُض صريح مع التفاهم التركي - الروسي المعقود في وقت سابق.

أما في حال قرر ترامب القطيعة مع استراتيجية أوباما السابقة، والانتقال إلى استراتيجية جديدة قوامهاالتعاون مع الروس في مكافحة الإرهاب، وضمناً التعاون مع الجيشين العراقي والسوري لهزيمة «داعش»، فيريد أردوغان أيضاًأن تكون تركيا حجر زاوية في هذه الاستراتيجية الجديدة، وذلك من خلال التخلي عن دورها السابق كرأس حربة في قتال الروس في سورية، وإبراز الجيش التركي بأنه الأقدر على تلك المهمة، بالإضافة إلى ملاقاة ترامب في منتصف الطريق، أي العداء مع الإيرانيين، وذلك لرغبة ترامب الواضحة، والتي عبّر عنها مراراً بتحجيم الدور الإيراني في المنطقة، وإعادة العقوبات على إيران، والقطيعة مع عهد أوباما الانفتاحي على الإيرانيين، ولقد ظهرت رغبة الأتراك في التصدي لهذه المهمة من خلال الجدال التركي - الإيراني حول شرعية وجود الإيرانيين في سورية، ومطالبة الأتراك بانسحاب حزب اللّه من سورية.

وفي كلا الحالتين، ومهما تكن أسس الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط، سيحاول أردوغان أن يقنع ترامب بالتخلي عن الأكراد بشكل نهائي، والعودة إلى الاستراتيجية الأميركية القديمة لمرحلة ما قبل الحرب السورية، حيث كان التركي «الحليف الاستراتيجي» الطبيعي والدائم للأميركيين، يستطع تنفيذ «المهام» الموكولة إليه، وهو - كان- وما زال يملك الأوراق اللازمة لخدمة الأهداف الأميركية، سواء كانت تتجلى بالاستنزاف في سورية والاستمرار بتأجيج الحرب من خلال المجموعات المسلحة التي يقودها في الداخل السوري، أو بتحجيم إيران وحلفائها، وإقامة التوازن الإقليمي بين كل من الروس والأميركيين، الذي يتّجهون لعقد تفاهمات شاملة، سواء في الشرق الأوسط أو في أوروبا الشرقية.

انضمام عمان للتحالف السعودي .. استراتيجية أم تكتيك؟

التغيير المفاجئ في موقف سلطنة عمان وإعلانها الانضمام للتحالف الهزيل الذي تقوده السعودية ضد الشعب اليمني المظلوم في اللحظات الأخيرة من عام ٢٠١٦ م، أثار استغراب المحللين السياسيين واعتبره بعضهم مجرد تغيير تكتيكي للتخلص من الضغوط الكبيرة التي

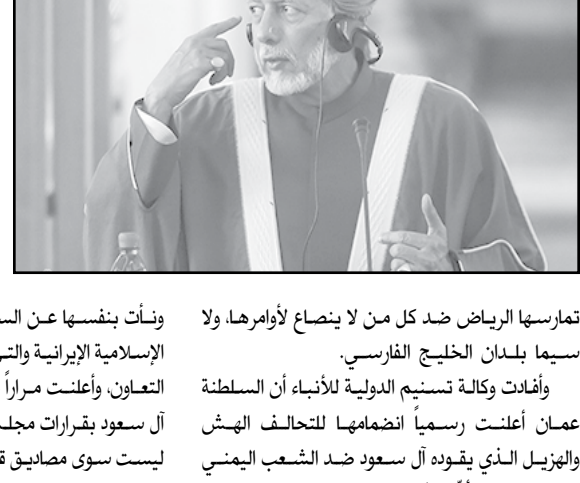

تمارسها الرياض ضد كل من لا ينصاع لأوامرها، ولا سيما بلدان الخليج الفارسي.

وأفادت وكالة تسنيم الدولية للأنباء أن السلطنة عمان أعلنت رسمياً انضمامها للتحالف الهش والهزيل الذي يقوده آل سعود ضد الشعب اليمني المظلوم، رغم أنّ هذا البلد عادة ما يتبنى قرارات عقلانية وينأى بنفسه عن تلك المغامرات اللاإنسانية التي تقوم بها بعض بلدان دولارات النفط في الخليج الفارسي، لذلك أثيرت العديد من التساؤلات حول هذا القرار المفاجئ والوجهة الحقيقية للسياسة العمانية والذي تم تبريره من قبل السلطات الرسمية بنه اتخذ لأجل محاربة الإرهاب!

وعلى الرغم من أن سلطنة عمان لا تمتلك منظومة اقتصادية قوية كسائر بلدان مجلس التعاون في الخليج الفارسي، إلا أنها تحتل موقعاً استراتيجياً حساساً، حيث يقع في الحدود الجنوبية الشرقية للجزيرة العربية وتمتد سواحل هذا البلد حتى مضيق هرمز شمالي جمهورية اليمن، وما زاد من أهميته استراتيجياً أنه يحاذي ثلاثة بحار هي الخليج الفارسي وبحر عمان وبحر العرب، ونظام آل سعود من منطلق رؤيته السلطوية للمنطقة فهو يعتبر هذا البلد جزءاً من نطاق سيطرته الاستراتيجية.

ولا شك في أن مجاورة هذا البلد الخليجي لمضيق هرمز الذي يعتبر بوابة لتصدير ما يقارب ٤٠ بالمئة من النفط الخام في العالم قد زاد من أهميته الاستراتيجية، وهذا المضيق الذي يمثل ممراً حدودياً بين سلطنة عمان والجمهورية الإسلامية الإيرانية له تأثير على واقع العلاقات الثنائية لذلك لعبت مسقط دور الوسيط في الكثير من الملفات الإقليمية الأمر الذي أثار حفيظة الرياض وجعلها تسعى للتفرد والاستحواذ على هذه المنطقة الاستراتيجية الحساسة بأي ثمن كان.

حكومة سلطنة عمان عادة ما تعاملت بحيادية مع مختلف الأزمات التي تعصف بالمنطقة ولم تذعن لأوامر حكام الرياض الاستبدادية التي أذعنت لها حكومات سائر البلدان الخليجية رغماً عن أنوفهم مما تسبب في تأزيم العلاقات بين الجانبين، لذلك تجاهل الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز السلطنة ولم يتفقدها خلال جولته الأخيرة والتي زار فيها جميع بلدان مجلس التعاون في الخليج الفارسي الشهر الماضي وكأنه ممتعض من المواقف المبدئية التي اتخذتها الحكومة العمانية.

ومن أهم المواقف المبدئية التي اتخذتها السلطنة ونأت بنفسها عن مغامرات آل سعود ومن لف لفهم في بلدان دولارات النفط، أنها عارضت تأسيس اتحاد لبلدان الخليج الفارسي يحل محل مجلس التعاون السقيم، ورفضت ضرب عملة نقدية مشتركة تحت إشراف حكومة الرياض، وشجبت الهجوم على اليمن، ونأت بنفسها عن السياسات المناهضة للجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي اتخذتها سائر بلدان مجلس التعاون، وأعلنت مراراً عن امتعاضها من تفرد أمراء آل سعود بقرارات مجلس التعاون. هذه في الحقيقة ليست سوى مصاديق قليلة من الخلافات الإيديولوجية بين مسقط وسائر بلدان الخليج الفارسي وعلى رأسها الرياض، ولكن القرار الأخير الذي أعلن فيه عن انضمام السلطنة للتحالف السعودي الهزيل ضد الشعب اليمني أثار استغراب المراقبين، فقال بعضهم إنه يعكس تغييراً في الخارطة الجيوسياسية بمنطقة غرب آسيا بعد أن أدركت مسقط أن لا فائدة من السير في ركب الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذكرت بعض وكالات الأنباء أن ولي العهد في نظام آل سعود محمد بن سلمان سوف يزور السلطنة خلال الأسابيع المقبلة لتمهيد مقدمات زيارة والده الملك المرتقبة، إذ إن الرياض عجزت سابقاً عن فرض أوامرها على حكومة مسقط لذلك اعتبرت هذا القرار تغييراً استراتيجياً وبدأت تستغله بشتى السبل وتزيد من أهميته باعتباره الخطوة الأولى لجرجرة العمانيين في مغامراتهم السقيمة.

وسائل الإعلام التي تتغذى على فتات مائدة آل سعود نشرت تقارير وأجرت مقابلات مع أصحاب الأقلام المأجورة بغية إيهام الرأي العالمي بأن قرار سلطنة عمان بالانضمام للتحالف السعودي يعد خطوة أولى في طريق استحواذ الرياض على هذه البقعة الاستراتيجية وفي الحين ستكون لها تداعيات على العلاقات العمانية الإيرانية ولا سيما من الناحية الاقتصادية، كما أنها ستؤدي إلى عزل إيران بالكامل عن السواحل الغربية للخليج الفارسي، في حين رأى باحثون وخبراء آخرون أن هذا القرار لا يتعدى كونه موقفاً تكتيكياً أرادت مسقط منه الخلاص من الضغوط الشديدة والمضايقات السياسية التي يمارسها أمراء آل سعود ضدها من وراء الكواليس، لذا فإن انضمامها للتحالف ليس سوى أمراً صورياً لا ثمرة منه سوى ضجيج إعلامي.

مسقط كانت لها علاقات حسنة مع طهران طوال تأريخ العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين، وحتى حينما تفاقمت العلاقات بين الجمهورية الإسلامية وبلدان مجلس التعاون في الخليج الفارسي لم تذعن سلطنة عمان لضغوط هذه البلدان واحتفظت بعلاقاتها الودية مع طهران ولا سيما بعد القرار الذي اتخذ في اللحظات الأخيرة من عام ٢٠١٦ م، لذا يتساءل المراقبون عن مستقبل هذه العلاقات، فيا ترى هل سيكون هذا القرار واحداً من قرارات جديدة ستتخذ من قبل السلطنة بحيث تنصب ضد توجهات الجمهورية الإسلامية في المنطقة وتتناغم مع سياسات نظام الرياض أو أنها مجرد قرار لا يمت بصلة لواقع السياسة الخارجية لهذا البلد؟

وفي هذا السياق اعتبر الباحث والمحلل السياسي العماني، عبد اللّه الغيلاني، تقديم سلطنة عُمان لطلب بالانضمام إلى التحالف العسكري السعودي ضد الشعب اليمني بأنه لا يمثل تحولاً جذرياً في السياسات العمانية المعلنة على المستوى الاستراتيجي، وأنه مجرد خطوة رمزية لترميم العلاقة مع منظومة التعاون الخليجي وخاصة مع حكام السعودية، واستغرب هذا المحلل السياسي في تصريح خص به « الخليج أونلاين» مما وصفه بـ « المبالغة الفجة» في الاحتفاء بالانضمام.

ولم يتردد الغيلاني في وصف الانضمام بأنه « سيرمم « العلاقة بين الرياض ومسقط والتي وصفها بالقول: « تشهد قدراً من الارتباك يسعى البلدان إلى التستر عليه، لكنه ما انفك يرشح إلى السطح عبر جملة من التباينات في الملفات الإقليمية».

وأضاف أن انضمام السلطنة إلى التحالف السعودي: « لا يعني شيئاً «، مؤكداً على أن ارتباط السلطنة بهذا التحالف سيكون سياسياً محضاً، وقال: « ما أحسب أنها - سلطنة عمان - ستشارك في الشق العسكري، بل هي خطوة رمزية لترميم العلاقة مع الكتلة الخليجية، خاصة بعد جولة الملك سلمان التي تخطى فيها السلطنة ولم تكن ضمن محطاته الخليجية».

وعن علاقة السلطنة بدول الخليج الفارسي، قال الغيلاني: « إن هذه العلاقة تحكمها في هذه اللحظة أربعة ملفات: السورية، الأزمة اليمنية، العلاقة بإيران، والموقف من الاتحاد الخليجي «، موضحاً أنه في حال عدم حدوث « تحول جوهري إزاء هذه المكونات، فإن خطوط الاتصال بين الطرفين ستبقى هشة، وربما تصاب بشيء من العطب».

وأما بالنسبة إلى العلاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي تعد متوترة مع معظم بلدان الخليج الفارسي، فقد أكد هذا الباحث العماني على ما يلي: « إن طهران حليف إقليمي لعُمان، والأرجح أن طهران قد أطلعت مسبقاً على خطوة الانضمام إلى التحالف الإسلامي، ولكن المؤكد أن التقارب العماني - الإيراني لن يتأثر بإجراء رمزي كهذا».

وفي الحين ذاته أشار الغيلاني في حديثه لـ « الخليج أونلاين « إلى أن حسابات السلطنة الإقليمية « تحتاج إلى مراجعات جادة، فهي في المجمل لا تخدم الأمن القومي العماني، خاصة لجهة الموقف إزاء الملفين اليمني والسوري».

وزعم أحد المتغذين على فتات مائدة آل سعود وهو إبراهيم الهدبان أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت أن سلطنة عمان تحقق مكسبين جراء انضمامها قبل أيام إلى التحالف السعودي ضد الشعب اليمني، وهما المساهمة في تحسين صورتها أمام العالم، ومنحها هامشًا أكبر للحركة في مواجهة إيران، التي تتهمها بقية دول الخليج الفارسي بالتدخل في شؤون دول المنطقة، ولا سيما البحرين.

وأضاف أن قرار سلطنة عمان أن تصبح العضو الـ ٤١ في التحالف قد فاجأ الكثيرين لا سيما أنها انضمت متأخرة مقارنة مع غيرها، وأكد على أن المفاجأة تعود أيضًا إلى أن السلطنة ترفض مقترح تحويل مجلس التعاون الخليجي إلى اتحاد خليجي، ولا تشارك في تحالف عسكري عربي تقوده السعودية في اليمن، منذ الـ ٢٦ من آذار / مارس ٢٠١٥ م لدعم قوات الرئيس المخلوع عبد ربه منصور هادي في مواجهة تحالف أنصار اللّه والرئيس السابق علي عبد اللّه صالح، المتهم بتلقي دعمًا عسكريًا إيرانيًا - حسب زعمه -.

وقال هذا المحلل الموالي للرياض إن سلطنة عمان لديها علاقات مع دول الخليج الفارسي وإيران في الوقت نفسه، لكنها تقول للطرفين إن « لديها استقلالية وحرية حركة، ولا تدور في فلك أي منهما».

وأكد إبراهيم الهدبان على أن انضمام سلطنة عمان إلى التحالف السعودي لا يعني تغييرًا في سياستها الخارجية، فتحفظها متعلق بموضوع إنشاء الاتحاد الخليجي، وهو أمر مختلف عن موضوع الانضمام إلى هذا التحالف.

وعقب قرار الانضمام، أوضحت وزارة الخارجية العمانية: « إنه يأتي في سياق الفهم المشترك للدول الإسلامية، وعلى وجه الخصوص دور وقيادة السعودية في تحقيق السلام والأمن والاستقرار في المناطق التي يسودها العنف الإرهابي المسلح، متعهدة ببذل كل الجهود مع الأشقاء والأصدقاء لتوفير بيئة إقليمية يسودها الأمن والسلام».

يذكر أن التحالف الذي أعلنته الرياض في كانون الأول / ديسمبر عام ٢٠١٥ م قد بررته بذريعة مكافحة الإرهاب، وانضمام سلطنة عمان له بطبيعة الحال لا يسمن ولا يغني من جوع لكونه تحالفاً هزيلاً منذ لحظة تأسيسه والبلدان التي انضوت تحته فغرت أفواهها لاقتناص أكبر قدر ممكن من الدولارات الملوثة بالنفط السعودي، فهي تدرك حماقة أمراء آل سعود وسخف مغامراتهم الهمجية، لذا ليس من المعقول أن حكام سلطنة عمان مستعدون للتضحية بالأمن والاستقرار الذي يسود في بلدهم من خلال الانجرار وراء قرارات الرياض وأعمالها الصبيانية في المنطقة.

ومن جانب آخر فانضمام السلطنة لا يعني ترميم سمعة السلطنة دولياً كما روجت وسائل الإعلام الموالية لآل سعود، فالسير في ركب هؤلاء المجرمين ليس شأناً إنسانياً ولا سياسياً، حيث دمروا البنة التحتية في اليمن وقتلوا النساء والأطفال ودعموا التنظيمات الإرهابية والتكفيرية في اليمن والمنطقة بأسرها، لذلك فقدوا اعتبارهم في العالم وأصبح جميع الأحرار في العالم دون استثناء يحتقرونهم ويهزأون بقراراتهم وتبريراتهم الواهية، لذلك لا يمكن القول بأن انضمام سلطنة عمان لتحالفهم الظالم ينصب في مصلحة الشعب العماني أو يرتقي بمكانة حكومته في الأوساط الدولية.

والطريف أن السعودية مهما فعلت فهي عاجزة عن تغيير موازنة القوى في المنطقة فهي أقل شأنا من أن تحقق هذه الاستراتيجية والتجربة العملية أثبتت هذه الحقيقة بوضوح، إذ لم يكسب حكام الرياض من تصرفاتهم الهوجاء سوى نقد لاذع واحتقار من شتى الأوساط الدولية ورغم مضي أكثر من ٢١ شهراً على هجومهم المدعوم بأحدث الأسلحة الأمريكية والإسرائيلية على اليمن، لكنهم لم يحققوا أياً من أهدافهم ولم يخوضوا حتى الآن معركة برية حقيقية مع القوات اليمنية الوفية لوطنها، وغاية ما في الأمر أنهم يستخدمون الطائرات الأمريكية المتطورة التي تحلق على ارتفاع شاهق وتلقي بآلاف الأطنان من الحديد والديناميت على رؤوس الشعب اليمني الأعزل وهذه هي غاية الخسة والدناءة في الحروب التقليدية مما يعني ضعف الجندي السعودي وخوفه من الحروب البرية التي يبرز فيها الرجال، ولو أن اليمنيين يمتلكون ما تمتلكه الرياض من معدات حربية لحسموا الأمر منذ زمن بعيد ولقضوا على آل سعود ومن لف لفهم بالكامل، لذلك فإن سلطنة عمان تدرك هذه الأمور وتعرف حق المعرفة أنه من الغباء بمكان التضحية بحليف استراتيجي هام مثل الجمهورية الإسلامية لأجل الانخراط في مغامرات صبيان آل سعود.

موقع مشرق

الصحف الأجنبية..خلافات بين إدارة أوباما وحلفاء واشنطن الأوربيين حول سوريا

كشفت مجلة أميركية بارزة أن بريطانيا وفرنسا لم تستجيبا لطلب إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما التصويت على مشروع قرار يدين الحكومة السورية، ما أدى بإدارة الرئيس الأميركي إلى اتخاذ إجراءات أحادية تجاه مسؤولين حكوميين سوريين.

في سياق آخر، كشف صحفيون غربيون معروفون أن سفيراً بريطانياً اجتمع بالسيناتور الأميركي جون مكاين وتحدثا معًا عن العلاقات المزعومة بين الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب وموسكو، في الوقت الذي حذّر فيه آخرون من أن الضجيج الأخير المثار حول هذه المزاعم يعني أن أجهزة الاستخبارات الاميركية دخلت مرحلة التسييس.

نشرت مجلة فورين بوليسي "Foreign Policy" تقريرًا كشفت فيه أن دولاً أوروبية حليفة لواشنطن لم تستجب لضغوط إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما لجهة التقدم بمشروع قرار في مجلس الأمن ينص على معاقبة الحكومة السورية و«داعش» بسبب استخدام الأسلحة الكيميائية (بحسب المزاعم الأميركية)، رغم حتمية الفيتو الروسي.

وأوضح التقرير أن بريطانيا وفرنسا أجّلتا الاقتراع على مشروع القرار المطروح بشكل متكرر، مضيفاً أنه بات من المرجح ان تنتظر كل من لندن وباريس حتى يتسلم الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب الحكم. إلا أنه لفت في الوقت نفسه إلى أنه من المستبعد أن يدخل ترامب في تصادم مع الرئيس الروسي من خلال الاقتراع على مشروع القرار المطروح، وذلك في ظل كلام ترامب عن رغبته بالتعاون مع الرئيس الروسي فلادمير بوتين في سوريا.

التقرير أشار إلى أنه وعلى ضوء الإمكانية الضئيلة للاقتراع على القرار في مجلس الأمن، فإن وزارة الخزانة الأميركية اتخذت إجراءات أحادية يوم أمس الخميس تمثلت بإعلانها فرض عقوبات على ١٨ مسؤولاً في الحكومة السورية.

* المزاعم حول علاقة ترامب بموسكو

كتب محرر الشؤون الدفاعية والدبلوماسية في صحيفة «الاندبندنت» البريطانية كيم سينغوباتا "Kim Sengupata" مقالة كشف فيها أن السفير البريطاني الأسبق لدى روسيا أندرو وود "Sir Andrew Wood" لعب دوراً كبيراً في ايصال المعلومات الى الاجهزة الاستخباراتية الاميركية حول العلاقات بين الرئيس الاميركي المنتخب دونالد ترامب وروسيا.

وأوضح الكاتب أن السيناتور الأميركي جون مكاين تحدث إلى "Wood" حول المزاعم التي طالت ترامب، ومفادها أنه قد يكون تعرض للابتزاز الروسي بسبب أعمال لاأخلاقية، وبأن فريقه متواطئٌ مع موسكو خلال الحملة الانتخابية.

كما أضاف سينغوباتا بان الاجتماع بين مكاين و"Wood" حصل خلال مؤتمر أمني في مدينة "Halifax" الكندية، وذلك في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بعد فوز ترامب بالانتخابات. وتابع الكاتب بالقول أن مكاين طلب استشارة "Wood" حول ملف جمعه السابق جهاز الاستخبارات الخارجية البريطانية (MI٦) كريستوفر ستيل"Christopher Steele"، وهو الملف الذي يحوي مزاعم بشأن علاقات ترامب مع موسكو.

الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي دونالد ترامب

الكاتب روى بأن مكاين «شعر بقلق شديد» بعد الكلام الذي سمعه من "Wood"، واجتمع مع مدير مكتب التحقيقات الفدرالي الـ "FBI" جيمز كومي بعد عودته من كندا، لنقل المعلومات التي سمعها. وأشار إلى أن هذه المعلومات شكلت جزءًا من التقرير الذي قدمته أجهزة الاستخبارات الاميركية الاسبوع الفائت الى ترامب، وإلى الرئيس الحالي باراك أوباما.

ونقل الكاتب عن "Wood" قوله أن حديثه مع مكاين تناول إمكانية أن تحاول موسكو ابتزاز ترامب في ظل المزاعم عن وجود أشرطة فيديو وتسجيلات صوتية تكشف فضائح أخلاقية له. غير أن "Wood" شدد في الوقت نفسه(بحسب الكاتب) على أنه لم يسلم أي ملف إلى مكاين ولا إلى أي شخص آخر.

وعاد الكاتب ليتطرق إلى معد الملف "Christopher Steele" حيث قال أن الأخير كان يقطن في موسكو قبل أن ينشئ شركة أمنية في لندن تدعى "Orbis Business Intelligence"، موضحاً أنه كُلف من خصوم ترامب السياسيين بالتحقيق في المزاعم حول مساعي الحكومة الروسية التلاعب بالانتخابات الرئاسية الأميركية.

كما أضاف الكاتب أن "Steele" أصدر سلسلة من التقارير تحدثت عن امتلاك المخابرات الروسية شريط فيديو يحوي فضائح أخلاقية تخص ترامب، وقال ان "Steele" قد اطلع اجهزة الاستخبارات البريطانية على هذه المزاعم، كما قال ان مسؤولًا استخباراتيًا بريطانيًا رفيعًا اكد له بان اجهزة الاستخبارات البريطانية كانت على اطلاع بالموضوع قبل ان تنتشر هذه الرواية في الولايات المتحدة.

من جهته، كتب محرر موقع كونسورتيوم نيوز "Consortiumnews" الصحفي الاميركي المعروف روبرت باري "Robert Parry" مقالة رأى فيها أن تقرير الأجهزة الاستخباراتية الاميركية حول علاقة ترامب بموسكو والمزاعم عن الفضائح اللاأخلاقية إنما يشير إلى أن الاستخبارات الأميركية ربما دخلت مرحلة جديدة من «التسييس» بحيث يشعر القادة الاستخباراتيون أن من واجبهم التخلص من منافسين للرئاسة يعتبرونهم غير مؤهلين.

وكشف الكاتب ان مصدرًا استخباراتيًا اميركيًا رفيعًا قال له خلال الحملة الانتخابية ان اجهزة الاستخبارات لا تنظر بايجابية الى اي من المرشحين (ترامب اوكلنتون) وهي تنوي تشويه سمعة كلا المرشحين على أمل تسلم شخصًا «مناسبًا اكثر» ليحكم البيت الابيض بعد أربعة أعوام.

إلى ذلك، أشار الكاتب الى ان مدير مكتب التحقيقات الفدرالي جايم كومي ألحق ضرراً كبيراً بحملة كلنتون عندما تحدث عن تهورها في ملف رسائل البريد الالكتروني. كذلك لفت الى انه وبعد الانتخابات، بدأت «الـCIA» بتسريب مزاعم تتحدث عن أن الرئيس الروسي فلادمير بوتين يقف وراء عملية القرصنة لرسائل البريد الالكتروني للحزب الديمقراطي ونقلها الى موقع ويكيليكس لكشف عملية التقويض التي تعرضت لها حملة المرشح الديمقراطي الآخر بيرني ساندرز "Bernie Sanders".

الكاتب رأى أن ما يحصل الآن يبدو أنه محاولة «لوقف استراتيجية ترامب» عبر ضم مزاعم ضده بتقرير استخباراتي رسمي تم تسريبه إلى وسائل الإعلام الكبرى. وشدد على انه مهما كانت الدوافع وراء كل ذلك، فإن العالم يشهد لحظة تاريخية حيث تستخدم أجهزة الاستخبارات الأميركية قوتها الهائلة في نطاق السياسة الاميركية.